المقدمة

الحمدلله رب العالمين حمداً كثيراً مباركاً والصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد بن عبدالله (ﷺ) وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن سار على نهجهم ودربهم إلى يوم الدين وبعد...

إن موضوع (بيع الآجل في الفقه الإسلامي والقانون المدني – دراسة مقارنة –) يعد من الموضوعات التي عالجها الفقهاء قديماً وحديثاً في جميع أبواب الفقه المختلفة حتى انهم قسموا الآجال إلى آجال لله وآجال للعباد لما لهذه الآجال من أهمية في الأمور التعبدية وفي المعالجات الحديثة من تأجيل الدين أو البيع بالتقسيط وإن بيع التقسيط هو من البيوع المنتشرة في الوقت الحاضر وتداخل هذا البيع مع البيوع الأخرى التي هي من بيوع الأجلة وقد بينا الفرق بين هذه البيوع وبيع التقسيط من ناحية الشرعية والقانون.

ثانياً: أسباب وأهميته بيع الآجل في الفقه الإسلامي

1. هو انتشار البيع بالتقسيط في الآونة الأخيرة في حياة الأمة، نظراً للتقدم الاقتصادي الهائل مما جعل من الضروري بحثه.
2. حاجة الكثيرين للوقوف على الحكم الشرعي والآثار المترتبة عليها.
3. تداخل هذا البيع في بعض صور مع الربا، مما حدا بالبعض اتخذا ذريعة إلى الربا، وأخص بها بعض المؤسسات العامة والخاصة، في معاملاتها وتصرفاتها المسالية، والتي لها علاقة بموضوع البحث مما دفعني إلى الكتابة فيه، وأخص منها البنوك والشركة العامة للسيارات عند قيام ببيع السيارات بالتقسيط أو الآجل يكون الطرف الثالث هو المشتري يقع في الربا.
4. لأهمية الموضوع لقد أطلعت أولاً على كتاب الله (ﷻ) القرآن الكريم في الآيات الدالة على البيع والمعاملات المالية، وعلى السنة النبوية ومنها أحاديث

أشرف البشر والرسل رسول الله (ﷺ) التي نهى فيها التعامل بالربا والشبهات من الحرام وما يدخل بها والتي اجازها من البيوع وإلى آخره، وأطلعت على الكتب الفقهية الإسلامية من أمهات الكتب، والصحيحين، والسنن، وصحاح فقه السنة للمذاهب، وقواميس اللغة العربية، والتراجم وكتب المعاملات المالية الإسلامية، والمعاملات المالية المعاصرة، والقرارات الإسلامية في المجمع الفقهي الإسلامي وكتب القانون المدني العراقي وبعض الدول الأخرى وإلى آخر الكتب المتنوعة في مجال البيوع والمعاملات المالية.

ثالثاً: صعوبات بيع الآجل في الفقه الإسلامي:

تكمن أهم صعوبات فيما يأتي:

1. عدم وجود هذا الموضوع في باب مستقل من أبواب الفقه الإسلامي عند الفقهاء القدامى إلى قليل في باب الآجل، مما تطلب مني الغوص في جميع هذه الأبواب للم شتاته فتحد أن مسألة مشتتة بين بيع العينة والصرف، والسلم، والعربون، والدين وغيرها.
2. أما الأثر النفسي الخاص بي، الناتج عن الظروف الصعبة، ظروف البلاد، منها على الصعيد الشخصي، اعتقالي أثناء كتابتي لمدة ثلاثة أشهر في الاعتقال، ورغم الصعوبات والحالة النفسية لم استسلم للظروف فقد بدأت العمل بالكتابة والقراءة والإصرار ولدي رغبة أن أكمل كتابة بحثي بإصرار رغم الحالة النفسية والظروف الصعبة.

رابعاً: منهجية بيع الآجل في الفقه الإسلامي:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج المقارن وذلك بالمقارنة بين الشريعة والقانون وهم المشرع العراقي والمصري والأردني في القانون المدني (الوضعي) ومجلة الأحكام العدلية، وإلى آخره.

كما اعتمدنا في دراستنا على منهج تحليل الآراء الفقهية الإسلامية ومناقشتها وترجيح الآراء السديدة والراجحة منها، وبيان مدى تطابق المواقف القانونية والفقهية ومن عدمه، ومحاولة مني لإظهار الخلل والابتعاد عن الربا.

خامساً: خطة بيع الآجل في الفقه الإسلامي

تم تقسيم البحث لى ثلاثة فصول وكما يأتي:

الفصل الأول: بيع الآجل.

الفصل الثاني: أهميةالآجل في عقود الدين والسلم والصرف.

الفصل الثالث: أهميةالآجل في عقد البيع في القانون المدني.

واختتمت الدراسة بالخاتمة والاستنتاجات والمقترحات مع ذلك فلا أدعي الكمال والكمال لله وحده والعصمة لرسول الله (ﷺ).